

على لغة افعال الخواص في الجرح مع القول بان موجوده لا يكون الا بالمشان
فان طاهر يدل على ان الحسان والاركان لا تكونان موجودا كجد لا باله
بالاستقلال وهو طاهر ولا بالانضمام والالفيل موجوده لا يكون الا
موجود انفس منها وهو المشان والحسان حيث لم يكن الخواص تغل في
او اللغته حيث يكون لها فعل موافق لانا بقولنا اعتبارها في الجرح على
انها بشرطان له لا حزان ولا حسان كما ذكره المحقق الميرزا
في حاشيته شرح المطالع ورد على اعتبار الاعتراف المذكور انها
جرت عادة الشغل في الشغل على المشان طين بتركها لا يقتضيه
انضمامها والظاهر ان ذكر محمد الا ان لا يتم ان ذكر محمد
او يقال انهم يريدون بها حاشيتها الجان به وفيه ان الظاهر ان الشاغ
لا يصدر في كل واحد من بكرا ولا وظيفه في حاشيتها باعتبار تطاف
المروج به ولا يفيد ذلك بل لا بلغت اليه اصله كيف والجان
لا بدله من قبحه وقلقه وتاويله كما في المحقق البدائي وانتفا
تحتقنها في كل واحد واحد من بكرا ولا وظيفه ايضا لا يتركه الا بعد
محصل من هذا ان محمد هو الوصف بالحمل على حمل الاحتيازي
مع اعتقاده انضاف الموجود بذلك الوصف وعدمه في لغة افعال
خواص الوصف لما دل عليه ذلك الوصف من المعظم هو الوصف
السن هنا شامل للموجود به في قوله الشان فان الموجود به هو الذي
يشعر بالمعظم ويمكن ان يدعى بشيئيه لا اعتبارا كونه جملة
جملة الشان على الفرد الكامل ولا يسكران الكامل من الشان
لا يكون الا بالحمل واما الموجود عليه فقيل يشمله الموقوف بان
كون قوله شوا يعلق بالشيء او غيرها من تيمه الموقوف فيصير
ان في اسعاج هذه القرائح لا فاده المقيد في العرف بوجه
لاشفاق في هذا المقام لان الذي بدأ به ان المقصود منها كمنظورها
في الشكر النصيب على التعميم الذي فهمنا من اطلاق
التعريف ولو ارد جعلها من تيمه التعريف كان الاخر ان
تلك منقولة بوجه او غيرها وهو ذكر مما نبينا به من منه المنسب
ومما يورد ان ليس المقصود منها الا التعميم انه ذكرها في الشان

فصل في تعريف التعريف

مع ذكر الموجود عليه في التعريف حيث قال هو الشان بالمشان على
الحمل شوا يعلق بالفضا بلام بالفواصل ومن المعلوم ان
التعريف هناك الا لمحض التعميم في الكلام في كونه جملة فاما
ان يقال ان الشان هنا لا يعلقه الى عدم اعتباره في الموجود عليه لئلا
من الاسرار الذي مر عليه انما او يقال نعم من قوله شوا
تعلق بالشيء او غيرها على ان يكون من تيمه التعريف على ما
قيل اذا المنصه بغيرها غيرها المعتبره من صفات الكمال فان
وضه الاضافه على عيوب التعريف ولا يفيد ان يقال ان التعريف
قدم عند قوله على قصد التعميم كما هو الظاهر ويقطع منه الموجود
عليه وكونه جملة بيانه ان الايمان بما يشعر بالمعظم لا بد
لما علم من باعث وحامل عليه والا لكان عبثا وذكر هو
الموجود عليه واذ كان المصدر المعظم كالحاض الذي لا يشوبه
شي من الاعراض كما هو المتبادر من اطلاق المعظم لم يصدر
من عاقل الا لاصناف الموجوده صفات كل مستحقها المعظم
ويعلم ايضا ان اطلاق اعتقاد انضاف بالموجود به وعدمه في لغة
افعال الخواص في قوله على قصد التعميم فان المتبادر من
التعميم الفرد الكامل الذي يبطق عليه الظاهر والباطن
فقد ظهر ان هذا التعريف على ما ذكرنا يشمل على جميع ما اعتبرت
في الجرح الا كون الموجود عليه احصا بريا وتلقه مال عن المشهور
في ذلك ما سلف عليه من الاسكان واما تعريف الشان
فاستماله على الموجود به وعلى كونه جملة كما في المختصر وعلى
الموجود عليه وكونه جملة كما واما اشتماله على كون الموجود
عليه احتيازا فقد ذكر في شرح الكشاف انه اي حمل
صفه لا يفعل وهو الاحتيازي كما يعرف عندهم واما اعتبار
اعتقاد الحامل انضاف للموجود الموجود به ولا الشان
الذي يكون الباعث والحامل عليه امر جملة لا يكون الا مع

الموجود

مذكر